

٣٣/٣٩ - مسألة برمودا

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في مسألة برمودا ،

وقد درست الفصول المتعلقة بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٢) ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة ببرمودا ، بما فيها على وجه الخصوص قرارها ٤٣/٣٨ ، المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ،

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة المتعلق بالإقليم^(١٣) والذي قال فيه إن حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب برمودا في تحديد الوضع الدستوري للإقليم مستقبلاً ،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم ،

وإذ ترحب باستمرار تعاون الدولة القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة في أعمالها المتعلقة ببرمودا ، الأمر الذي يسهم في أن تقوم اللجنة بدراسة واعية للأحوال السائدة في الإقليم ، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان ،

وإذ تشير إلى جميع قرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع والمتعلقة بالقواعد والمنشآت العسكرية في الأقاليم المستعمرة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، وإذ تعلم بوجود قواعد ومنشآت عسكرية للدولة القائمة بالإدارة وفي بلدان أخرى في برمودا ،

وإذ تلاحظ أن اقتصاد الإقليم مازال يقوم على أساس الإيرادات التي تدرها السياحة وتسجيل الشركات الأجنبية ، مما يخلق اعتماداً شديداً على تلك الأنشطة ،

وإذ تلاحظ أيضاً أن برمودا معزولة بعض الشيء عن جيرانها في منطقة الكاريبي ،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية وتضع في اعتبارها ضرورة القيام ،

(١٢) المرجع نفسه ، الفصول الرابع والخامس والسادس والفصل العشرون .

(١٣) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، اللجنة الرابعة ، الجلسة ١٦ ، الفقرات ٤٥ إلى ٥٠ .

٨ - تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة ،

بموجب الميثاق ، عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غوام ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ كل الخطوات اللازمة لتقوية اقتصاد الإقليم وتنويعه ، بغية تقليل تبعية الإقليم الاقتصادية للدولة القائمة بالإدارة ؛

٩ - تكرّر الإعراب عن الرأي القائل بأن إحدى

العقبات التي تعترض التنمية الاقتصادية ، لاسيما في القطاع الزراعي ، هي أن السلطات الاتحادية تحتفظ بمساحات كبيرة من الأراضي ، وتطلب إلى الدولة القائمة بالإدارة ، أن تستمر ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، في نقل ملكية الأراضي إلى شعب الإقليم ؛

١٠ - تكرّر طلبها إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تقوم ،

بالتعاون مع حكومة الإقليم ، باتخاذ تدابير تستهدف إزالة القيود التي تحدّ من النمو في مجالات صيد الأسماك على نطاق تجاري والزراعة وصناعة النقل ، وكفالة تنميتها إلى أبعد حد ممكن ؛

١١ - تحثّ الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ،

بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ تدابير فعّالة لصون وضمان حق شعب غوام في موارده الطبيعية وفي تحقيق السيطرة على تنميتها في المستقبل وفي مواصلة هذه السيطرة ، وترجو من الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية لشعب الإقليم ؛

١٢ - تحيط علماً بالخطوات التي اتخذتها الدولة القائمة

بالإدارة لتطوير لغة وثقافة شعب التشامورو ، الذي هو الشعب الأصلي للإقليم ، والنهوض بهما ، وتؤكد من جديد أهمية الاضطلاع بمزيد من الجهود في هذا المضمار ؛

١٣ - ترى أن إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام

في وقت مناسب ينبغي أن تظل قيد الاستعراض ؛

١٤ - ترحو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه

المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة أخرى إلى غوام في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين .

على سبيل الأولوية ، بتنوع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي ،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة والحصول على معلومات مباشرة عن الحالة السائدة في تلك الأقاليم والتحقق من آراء الشعب فيما يتعلق بمركزه السياسي مستقبلاً ،

١ - توافق على الفصل المتعلق ببرمودا من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٤) ؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب برمودا غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وحجم السكان والموارد الطبيعية المحدودة ، ينبغي ألا تؤخر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب برمودا على وجه الاستعجال لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً للإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، الذي ينطبق تمام الانطباق على برمودا ؛

٤ - تحث المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، واضحة في اعتبارها إرادة ورغبة شعب برمودا المعرب عنها بحرية ، اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان التنفيذ التام والسريع لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ؛

٥ - تكرر تأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة ملزمة بأن تهيم في الإقليم الأوضاع التي تمكن شعب برمودا من أن يمارس بحرية ودون تدخل حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، وفي هذا الصدد ، تؤكد من جديد أهمية تنمية الوعي لدى شعب برمودا بالإمكانيات المتاحة له لممارسة ذلك الحق ؛

٦ - تؤكد من جديد أن شعب برمودا ، وفقاً للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، هو نفسه الذي يقرر في نهاية المطاف مركزه السياسي في المستقبل ؛

٧ - تعيد تأكيد اقتناعها الراسخ بأن وجود القواعد والمنشآت العسكرية يمكن أن يشكل عقبة كبيرة في وجه تنفيذ الإعلان وبأن المسؤولية تقع على الدولة القائمة بالإدارة لضمان

(١٤) المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٣ (A/39/23) ، الفصل العشرون .

٨ - تحث الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتفادي إقحام الإقليم في أية أعمال هجومية أو تدخل ضد دول أخرى ، وأن تلتزم التزاماً تاماً بمبادئ ومقاصد الميثاق والإعلان وقرارات الجمعية العامة ومقرراتها المتعلقة بالأنشطة والترتيبات العسكرية التي تقوم بها الدول الاستعمارية في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها ؛

٩ - ترحب بالتبادلات والزيارات التي اضطلعت بها حكومة الإقليم مؤخراً مع جاراتها في منطقة الكاريبي وتوصي بزيادة الاتصالات الإقليمية ؛

١٠ - تحث مرة أخرى الدولة القائمة بالإدارة على أن تواصل ، بالتعاون مع حكومة الإقليم ، اتخاذ جميع التدابير الفعالة لضمان حق شعب برمودا في امتلاك موارده الطبيعية والتصرف فيها وفي تحقيق سيطرته على تنميتها وفي مواصلة تلك السيطرة في المستقبل ؛

١١ - تحث بشدة الدولة القائمة بالإدارة على أن تبذل ، بالتشاور مع حكومة برمودا ، كل جهد لتنويع اقتصاد برمودا بما في ذلك زيادة الجهود التي تبذلها للنهوض بالزراعة ومصائد الأسماك وقطاع الصناعات التحويلية بما يعود بالنفع على سكان الإقليم ؛

١٢ - ترحب بالدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم المساعدة في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك في الإقليم ، وتحث الوكالات المتخصصة وسائر المؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات تنمية برمودا ؛

١٣ - تكرر دعوتها إلى الدولة القائمة بالإدارة لكي تواصل ، بالتعاون مع السلطات المحلية ، التعجيل بعملية « البرمدة » في الإقليم ، وتحث في هذا الصدد على إيلاء اهتمام خاص لزيادة تعيين أهالي البلد في المناصب الإدارية والتنفيذية والفنية في الخدمة العامة والقطاع الخاص ؛

١٤ - تطلب إلى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية أن تستقبل بعثة زائرة في الإقليم في وقت مناسب ؛

١٥ - ترجو من اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة هذه المسألة في دورتها المقبلة ، بما في ذلك إمكانية إيفاد بعثة زائرة إلى برمودا في وقت مناسب وبالتشاور مع الدولة القائمة بالإدارة ، وأن

وإذ تشير إلى توصية بعثة الأمم المتحدة الزائرة الموفدة إلى جُزر فرجن البريطانية في عام ١٩٧٦^(١٦)، بأن تيسر الدولة القائمة بالإدارة اشتراك الإقليم في مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بصفة عضو منتسب، كجزء من الاستراتيجية الشاملة للتجديد بعملية إنهاء الاستعمار،

وإذ تضع في اعتبارها أن بعثات الأمم المتحدة الزائرة توفر وسيلة فعالة للتحقق من الحالة في الأقاليم الصغيرة، وإذ تعرب عن ارتياحها لاستعداد الدولة القائمة بالإدارة لاستقبال بعثات زائرة في الأقاليم الواقعة تحت إدارتها،

١ - توافق على الفصل المتعلق بجُزر فرجن البريطانية^(١٧)، من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

٢ - تؤكد من جديد حق شعب جُزر فرجن البريطانية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)؛

٣ - تكرر الإعراب عن رأيها بأن عوامل مثل حجم الإقليم والموقع الجغرافي وعدد السكان والموارد الطبيعية المحدودة ينبغي ألا تؤثر بأي حال من الأحوال ممارسة شعب الإقليم على وجه السرعة لحقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفقاً للإعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، والذي ينطبق تمام الانطباق على جُزر فرجن البريطانية؛

٤ - تكرر قولها إن مسؤولية المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا السبالية بوصفها الدولة القائمة بالإدارة أن تهيم في الإقليم الظروف التي تمكن شعب جُزر فرجن البريطانية من أن يمارس بحرية، ودون تدخل، حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) وسائر قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع؛

٥ - تؤكد من جديد أن شعب جُزر فرجن البريطانية هو نفسه الذي يحدد في نهاية المطاف مركزه السياسي مستقبلاً وفقاً للأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان، وتحيط علماً بالانتخابات العامة المعقودة في الإقليم في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، وتؤكد أهمية تنمية الوعي لدى شعب الإقليم بالإمكانيات المتاحة له لممارسة حقه في تقرير المصير؛

(١٦) المرجع نفسه، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/31/23/Rev. 1)، المجلد الرابع، الفصل الثامن والعشرون، المرفق، الفقرة ١٦٢.

(١٧) المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٢٣ (A/39/23)، الفصل الحادي والعشرون.

تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين.

الجلسة العامة ٨٧ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤

٣٩/٣٤ - مسألة جُزر فرجن البريطانية

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة جُزر فرجن البريطانية،

وقد درست الفصلين المتعلقين بالموضوع من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة^(١٥)،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ والمتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وإلى سائر قرارات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بجُزر فرجن البريطانية، بما فيها بوجه خاص قرارها ٤٤/٣٨ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣،

وإذ تأخذ في اعتبارها بيان ممثل الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بالإقليم^(١٣)، الذي ذكر فيه أن حكومته ستحترم تمام الاحترام رغبات شعب جُزر فرجن البريطانية في تحديد الوضع السياسي للإقليم مستقبلاً،

وإذ تدرك الحاجة إلى ضمان التنفيذ التام والسريع للإعلان فيما يخص الإقليم،

وإذ تلاحظ مع التقدير مواصلة الدولة القائمة بالإدارة الاشتراك النشط في أعمال اللجنة الخاصة فيما يتعلق بجُزر فرجن البريطانية، مما يمكن اللجنة من إجراء دراسة أوسع وأجدى للحالة في الإقليم، بغية التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار بهدف التنفيذ التام للإعلان،

وإذ تؤكد من جديد مسؤولية الدولة القائمة بالإدارة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم،

وإذ تحيط علماً بأن اقتصاد الإقليم قد استمر في النمو لاسيما في أنشطة العقارات والتشييد، والسياحة والأعمال المصرفية، رغم انخفاض هذا المعدل بسبب الكساد العالمي،

وإذ تدرك ما للإقليم من ظروف خاصة من حيث الموقع الجغرافي والأحوال الاقتصادية، وإذ تضع في الاعتبار ضرورة القيام، على سبيل الأولوية، بتنويع اقتصاده وزيادة تقويته بقصد تعزيز الاستقرار الاقتصادي،

(١٥) المرجع نفسه، الفصلان الرابع والحادي والعشرون.